الفصل الثاني
إنصاف أبي حاتم

يعد هذا الفصل إنصافًا لحق أبي حاتم في البحث، إذ قد نُسبت آراء له يرد فيها قراءات وقد أعانني الله بأن وجدت في مؤلفاته الباقية ما يخالف ما نُقل عنه، كذلك وجدت في بعض المصادر نقولًا ترد أيضًا على بعض ما نسب إليه من آراء يرد فيها قراءات.

كذلك دافع أبو حاتم عن بعض القراءات القرآنية من مشهور الجمهور ومن القراءات الشاذة، وإن كان هذا لا ينفي تجروءه على قراءات بعض القراء، إلا أنني وجدت أنه من الإنصاف عرض هذا الدفاع، كذلك حاولت في هذا الفصل إنصاف أبي حاتم من بعض الهجوم الشديد الذي هاجمه به أبو جعفر النحاس في كتابه إعراب القرآن.

أولا: الآراء التي نسبت لأبي حاتم يردّ فيها بعض القراءات وفي آثاره الباقية أو ما نقل عنه يخالف ذلك

نسب بعض اللغويين آراء لأبي حاتم يرد فيها قراءات، وقد وجدت في آثاره الباقية وفي بعض المصادر ما يخالف ما نقل عنه: بل ربما يهاجم اللغوي أبا حاتم في موضع، ثم ينقل عنه خلاف ما نقله في موضع آخر من نفس المصدر مثلما وجدت في إعراب القرآن للنحاس[1].

(١) انظر: ٨٧، ٨٨ من هذا البحث.

وتتضمن هذه الوقفة خمسة مواضع:

الموضع الأول: ويتعلق بإدغام المثلين الهاءين في قوله تعالى: ﴿ فِيهِ ۛ هُدًى ﴾ [البقرة: ٢] وفي قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [البقرة: ٣٧].

رُوي عن أبي عمرو بن العلاء (٦٨- ١٤٥هـ) وعن نافع بن عبد الرحمن (١٦٩هـ) أنهما يشمان هاء الكناية في مثل الآيتين السابقتين شيئًا من الضم ويدغمان الهاءين في قوله تعالى: ﴿ فِيهِ ۛ هُدًى ﴾ و﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ﴾.

وينقل ابن السراج (٣١٦) نقلًا عن أبي حاتم أن ليس ثمة إشمام مع الإدغام؛ لأن الإدغام يوجب سكون الأول، وهذا لا يتأتى مع الإشمام، إذ يشوب الأول شيء من الضم أو الكسر، ويدفع أبو حاتم وهم مَنْ توهم أنهما يشمان مع الإدغام: (قال أبو حاتم: يروى عن نافع أنه كان يدغم (فيه هدى) ويشمّها شيئا من الضم. قال: وإدغامه وإدغام أبي عمرو يدل على أنهما لم يكونا يزيدان على ضمة الهاء بلا واو، وعلى كسرها بلا ياء كقراءة العوام. قال أبو حاتم: والضم لغة مشهورة، وليس بعد الضم واو في اللفظ. قال: ومن كان من لغته إدخال الواو مع المضموم والياء مع المكسور فقال: فيهر، وفيهي لم يجز له الإدغام؛ لأن بين الهاءين في اللفظ حرفًا حاجزًا»[1].

لذلك يرى أبو حاتم أن أبا عمرو ونافعًا لم يريدا الإدغام، إنما يختلسان ويخفيان فيُظن أنهما يدغمان «قال أبو حاتم: أراد أبو عمرو ونافع الإخفاء،

(١) الحجة لأبي علي الفارسي (١/ ١٣٢).

فلذلك أشمّا الضم والكسر، ولو أدغما إدغامًا صحيحًا أسكنا الهاء الأولى»[١].

وهذا النص الذي حكاه ابن السراج ونقله أبو علي الفارسي يجُبُّ ما ذكره أبو جعفر النحاس، قال: «وحكى أبو حاتم أن أبا عمرو وعيسى وطلحة قرءوا: (إنه: هو التواب) مدغمًا، وأن ذلك لا يجوز؛ لأن بين الهاءين واوًا في اللفظ لا في الخط. قال أبو جعفر: أجاز سيبويه أن تحذف هذه الواو وأنشد:

لـه زجَـلٌ كأنَّـهْ صـوتُ حـادٍ إذا طَلَـبَ الوَسـيقة أو زمـيرُ

فعلى هذا يجوز الإدغام»[٢]. بتسكين الهاء من (كأنه).

في هذا النص ادعى أبو جعفر النحاس أن أبا حاتم لا يجيز الإدغام. وقد اتضح في النصين اللذين نقلهما أبو علي الفارسي عن ابن السراج أن أبا حاتم يجيز الإدغام مع حذف الضم أو الكسر من الهاء وتسكينها. وإنما ينكر أبو حاتم أن يكون ثم إدغام مع الإشمام.

الموضع الثاني: يتعلق بإدغام المثلين، الغين في الغين من قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا ﴾ [آل عمران: ٨٥].

قال أبو جعفر النحاس: «وزعم أبو حاتم أن أبا عمرو والأعمش قرأا

---

(١) الحجة لأبي علي الفارسي (١/ ١٣٣).

(٢) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٢١٥)، وانظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ١٨٩، ١٩٠)، ويعلل سيبويه لحذف حرفي الوصل الواو أو الياء إذا سبقت الهاء بحرف لين «لأن الهاء من مخرج الألف، والألف تشبه الياء والواو تشبهها في المد، وهي أختها، فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا وهو أحسن وأكثر».

(ومَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلامِ دِينًا) مدغمًا»[١].

ويرى أبو جعفر أنها قراءة غير جيدة، فيقول: «قال أبو جعفر: وهذا ليس بالجيد من أجل الكسرة التي في الغين»[٢].

وأقول: إن كلام أبي حاتم ليس بزعم؛ إنما هي قراءة أبي عمرو بن العلاء كما نُقل عنه، قال أبو حيان: «والجمهور على إظهار الغينين. وروى عن أبي عمرو الإدغام»[٣].

وقد ذكر ابن مجاهد مذهب أبي عمرو في الإدغام، قال: «وكان أبو عمرو إذا التقى الحرفان وهما من كلمتين على مثال واحد متحركين أسكن الأول وأدغمه في الثاني، ولا يبالي أكان ما قبل الأول ساكنًا أو متحركًا، بعد ألا يكون من المضاعف، مثل: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٧]، و﴿ مَسَّ سَقَرَ ﴾ [القمر: ٤٨]، و﴿ كُنَّ نِسَآءً ﴾ [النساء: ١١] فإنه لم يكن يدغم هذا الجنس؛ لأن فيه إدغامًا»[٤].

وعلى هذا فإن أبا عمرو يسكن الأول ثم يدغم.

وأقول: إن القراءة بالإدغام جيدة، فهي تسير على سنن العرب في لغتهم؛ إذ لا يمتنع تسكين الغين تسكينًا عارضًا من أجل الإدغام تيسيرًا لنطق

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٣٩٣).

(٢) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٣٩٣).

(٣) البحر المحيط (٢/ ٥١٧).

(٤) كتاب السبعة لابن مجاهد ص١١٦، ١١٧.

المتماثلين، يقول ابن يعيش: «...فيضعوا ألسنتهم على مخرج الحرف المكرر وضعة واحدة ويرفعوها بالحرفين رفعة واحدة، لئلا ينطقوا بالحرف ثم يعودوا إليه»[١].

الموضع الثالث: يتعلق بتخفيف وتشديد الشين في (يبشرك) من قوله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ ﴾ [آل عمران: ٣٩].

ذكر مكي بن أبي طالب أن أبا حاتم اختار قراءة التشديد في (يُبَشِّرُك) من قوله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٣٩]. قال مكي: «وأنكر أبو حاتم التخفيف، وقال: لا نعرف فيه أصلًا يعتمد عليه»[٢].

و(يَبْشُرُك) مخففة قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي.

و(يُبشّرُك) بالتشديد قراءة ابن عامر وعاصم ونافع.

والمنقول عن أبي حاتم في هذا الموضع فيه لبس، إذ وجدتُ أبا حاتم في كتابه (فعلت وأفعلت) يجعل (بَشّر) مشددة تأتي بمعنى (بَشَرَ) المخففة، ويرى أنهما لغتان معروفتان، وتأتيان في معنى الخير والشر، ولكنه أنكر أن تأتي (أبشَرَ) في معناهما، واستشهد على ذلك بآيات من القرآن الكريم، قال أبو حاتم: «ويقال: بَشّرته بخير -مشددة-، وبَشَرْتُهُ -مخففة- وأنا أبشُرُهُ به، وأبشُرُه به، لغتان معروفتان، وكذلك بَشرته بشرٌ[٣]، قال الله عز وجل: ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ

(١) شرح المفصل لابن يعيش (١٠/ ١٢١).

(٢) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٣٤٤).

(٣) ذكرها المحقق: (بشَرته بُشّر) وما ذكرته أراه صحيحًا إذ معه يستقيم المعنى. انظر: الموضع ص١٥١ من كتاب فعلت وأفعلت لأبي حاتم.

أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]، ولم يقل (أبشَرَ يُبشر) في ذا المعنى شيئًا، قرأ أبو عمرو: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ﴾ [الشورى: ٢٣] قال: لأنه لم يقل: يُبشر الله عباده»[(١)].

فأبو حاتم لم ينكر المعنى على قراءة التخفيف (يَبْشُرك) كما نقل مكي بن أبي طالب.

وقد نسبت (بَشَر) مخففة إلى قبيلة كنانة، والمشددة لتميم[(٢)].

الموضع الرابع: يتعلق بالمعنى الإعرابي لفتح وكسر همزة (إن) في الموضعين من قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۖ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام: ٥٤].

نسب أبو جعفر النحاس للأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة وتلميذه أبو حاتم ما لم أجده في كلام الأخفش، وقد وفقني الله تعالى إلى نص من كلام النحاس نفسه يتضمن رأي أبي حاتم مما يخالف ما ذكره النحاس.

قال أبو جعفر النحاس في آية الأنعام المذكورة: «وقال الأخفش وأبو حاتم: (أنّ) الثانية في موضع رفع بالابتداء؛ أي: فالمغفرة له. وهذا خطأ عند سيبويه، وسيبويه لا يجوز عنده أن يُبتدأ بأن، ولكن قال بعض النحويين يجوز أن تكون (أنّ) الثانية في موضع رفع على إضمار مبتدأ؛ أي: فالذي له أن الله

(١) فعلت وأفعلت لأبي حاتم ص١٥٢، ١٦١.

(٢) كتاب اللغات في القرآن، ص٢٩.

غفور رحيم، ومن كسرهما جميعًا جعل الأولى مبتدأة وجعل كَتَب، بمعنى (قال)، وكسر الثانية لأنها بعد الفاء في جواب الشرط. ومَنْ كسر الأولى وفتح الثانية جعل الأولى كما قلنا، وفتح الثانية على إضمار مبتدأ. وأنكر أبو حاتم هذه القراءة ولم يقع إليه»[1]. هذا كلام النحاس.

والأخفش لم يجعل (أنّ) الثانية مفتوحة في موضع الابتداء كما يقول النحاس، بل يرى الفاء في (فأنه) زائدة ويجعل (أنّ) الثانية بدلًا من الأولى. والفاء عنده للمجازاة في قراءة كسر الهمزة، يقول الأخفش «فيشبه أن تكون الفاء زائدة كزيادة (ما) ويكون الذي بعد الفاء بدلًا من (أنّ) التي قبلها. وأجوده أن تكسر (إنّ)، وأن تجعل الفاء جواب المجازاة. وزعموا أنه يقولون (أخوك فوُجد) (بل أخوك فجُهدَ) يريدون (أخوك وُجد) و(بل أخوك جُهدَ) فيريدون الفاء»[2].

هذا كلام الأخفش وليس فيه ما نسبه النحاس إليه.

أما ما أدافع به عن أبي حاتم في هذا الموضع، فقد وجدته في نص ذكره أبو جعفر النحاس عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ ۚ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ [الأنفال: ٥٩].

قال أبو جعفر النحاس: «وقرأ عبد الله بن عامر ﴿ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ بفتح

(١) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١٦٩).

(٢) معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٠٦، ٤٢٩)، وانظر: أيضًا معاني القرآن للفراء (١/ ٣٣٦، ٣٣٧).

الهمزة، واستبعد أبو حاتم وأبو عبيد هذه القراءة، قال أبو عبيد: وإنما تجوز على أن يكون المعنى: ولا تحسبن الذين كفروا أنهم لا يعجزون. قال أبو جعفر: الذي ذكره أبو عبيد لا يجوز عند النحويين البصريين، لا يجوز: حسبتُ زيدًا أنه خارج إلا بكسر إن، إنما لم يجز لأنه في موضع الابتداء كما تقول: حَسبت زايدًا أبوه خارج، ولو فتحت لصار المعنى: حسبت زيدًا خروجه. وهذا محال...»[١].

مضمون النص يشير إلى أن أبا حاتم ممن لا يجيزون فتح همزة إن في هذا الموضع وأن الصحيح كسرها؛ لأنها في موضع الابتداء، إذ لو فتحت لأخبر بالمصدر عن الذات[٢].

أما قول النحاس: «ومَنْ كسر الأولى وفتح الثانية... وأنكر أبو حاتم هذه القراءة ولم يقع إليه»[٣].

فهذه القراءة نسبها الزهراوي لعبد الرحمن الأعرج [٤] (١١٧هـ) ورواها عن الأعرج بن سعدان. وهذا على غير ما نسبه سيبويه للأعرج، قال سيبويه: «وبلغنا أن الأعرج قرأ: «أنه... فإنه»[٥]؛ أي بفتح الأولى وكسر الثانية، وهي

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١٩٣).

(٢) وجدير بالذكر أن ما ذهب غليه الأخفش وأبو حاتم هو رأى سيبويه وأبي علي الفارسي وابن مالك انظر الكتاب (٣/ ١٣٢) وما بعدها والمسائل البصريات (١/ ٦٦٨) وما بعدها وتسهيل الفوائد ص٦٣.

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٧٠).

(٤) البحر المحيط (٤/ ١٤١).

(٥) الكتاب (٣/ ١٣٤).

قراءة نافع من السبعة[١].

فلعل أبا حاتم ينكر أن تنسب قراءة كسر همزة إن الأولى وفتح الثانية للأعرج ابن هرمز، إذ لم يذكر سيبويه ذلك، ولم أجد أحدًا فيما رجعت إليه من مراجع ينسب لأبي حاتم أنه رد هذه القراءة سوى النحاس.

هذا وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي بكسر النون في الموضعين، وقرأ ابن عامر وعاصم بفتح النون في الموضعين[٢].

الموضع الخامس: يتعلق بتعدي الفعل المزيد (أَذْهَبَ) بحرف الجر الباء في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور: ٤٣].

ذكر أبو جعفر النحاس أن أبا حاتم وأستاذه الأخفش الأوسط يردان قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع بضم الياء في (يذهب)، من ذهب أذهب. قال النحاس: «وزعم أبو حاتم أن هذا لحن. وهو قول أستاذه الأخفش، يقول: (دُخل بالمُدخل) ولا يجيز هاهنا أُذْخِلَ، ويزعم أن (الباء) تعاقب الألف، وهذا هو القول البين»[٣].

ويعلق النحاس على ما نسبه للأخفش فيقول:

«فأما أن يكون خطأ، لا يجوز ولا يحل عليه، فقد زعم جماعة أن الباء تزاد،

---

(١) كتاب السبعة لابن مجاهد ص٢٥٨.

(٢) السابق.

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ١٤٣).

واحتجوا بقول الله جل وعز: ﴿ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ ﴾ [الحج: ٢٥]»[١].

ومذهب الأخفش كما وجدت في كتابه معاني القرآن أنه يجعل الباء زائدة في مثل هذا الموضع، يقول الأخفش في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥] «والباء زائدة، نحو زيادتها في قوله: ﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ ﴾ [المؤمنون: ٢٠] وإنما هي: تُنبت الدهن»[٢].

وفي موضع آخر يقول الأخفش في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ ﴾ [الحج: ٢٥].

وهي الآية التي استشهد بها النحاس على زيادة الباء: يقول الأخفش: «معناه: ومن يرد إلحادًا. وزاد الباء كما تزاد في قوله (تنبت بالدهن)»[٣].

وقد ذهب ابن جني مذهب الأخفش واستشهد بكلامه دون أن يعزوه إليه[٤].

ثانيًا: ما ظاهره أن أبا حاتم ينكر القراءة. والواقع يخالف ذلك:

سأعرض هنا ثلاثة مواضع أرى فيها أن أبا حاتم لا يرد القراءة، إنما يستبعد المعنى على القراءة، أو أنه يستبعد التوجيه الإعرابي الذي ذهب إليه

---

(١) السابق.

(٢) معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٥٣، ٣٥٤).

(٣) معاني القرآن للأخفش (٢/ ٦٣٦).

(٤) المحتسب (٢/ ١١٤)، وقد جعل المبرد الباء متعلقة بالمصدر والتقدير: ذهابه بالأبصار أو إذهابه. انظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/ ١٤٢، ١٤٣).

بعض النحاة.

الموضع الأول: قصر الهمزة ومدها، (فأذنوا) أو (فآذنوا) من قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٧٩].

قرأ ابن عامر وابن كثير وأبو عمرو ونافع والكسائي (فأذنوا) مقصورة مفتوحة الذال، وقرأ عاصم -في رواية أبي بكر- وحمزة (فآذنوا) بالمد وكسر الذال. وقرأ عاصم -في رواية حفص- (فأذنوا) مقصورة[1].

وقد اختار أبو حاتم قراءة القصر (فأْذَنُوا). يقول مكي بن أبي طالب: «واستبعد أبو حاتم المد، وإذ الأمر فيه لغيرهم بالحرب والمراد (هم)، وهم المخاطبون بترك الربا»[2].

فأبو حاتم لا يرد القراءة، بل يستبعد المعنى على قراءة المد على بناء فاعل بصيغة الأمر من (أذن)، ويرى مكي بن أبي طالب أن قراءة المد أعم وآكد؛ لأن الأمر فيها للمخاطبين -كما في قراءة القصر- ثم تزيد عليها بأن يُعلموا غيرهم أن الله يتوعدهم بحرب إن لم يتركوا الربا، فالوعد لهم ولغيرهم ممن وراءهم، ويقول مكي: «ولولا أن الجماعة على القصر لكان الاختيار المد»[3].

---

(١) الحجة لأبي علي الفارسي (٢/ ٣٠١).

(٢) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٣١٨).

(٣) السابق.

الموضع الثاني: جمع (عشر) وإفرادها في قوله تعالى: ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ [المدثر: ٣٠]

قرأ أنس بن مالك (تِسْعَةَ أَعْشُرَ) وقد ذكر ابن جني ما ظاهره أن أبا حاتم ينكر هذه القراءة، قال ابن جني: «وقال أبو حاتم في (تسعة أَعْشُرَ) لا وجه له نعرفه، إلا أن يعني: تسعةَ أَعْشُرٍ، جمع العشر، أو شيئًا غير الذي وقع في قلوبنا»[(١)].

ولم يعلق ابن جني على كلام أبي حاتم. وأرى أنه لا ينكر القراءة، إنما لا يجد لها وجهًا في المعنى إلا أن تكون (أَعْشُر) بمعنى (عَشر).

ويقول أبو البقاء عن قراءة أنس: «وهو جمع عَشْر، مثل: فَلْسٍ وأفلُس. وهذا بعيدٌ إذ ليس المعنى أنها تسعُ عشرات»[(٢)].

ويقول أبو حيان: «قال صاحب اللوامع فيجوز أنه جَمَع (العشرة) على (أَعْشُر) ثم أجراه مجرى تسعة عشر»[(٣)].

الموضع الثالث: «ضم الكاف وكسرها في كُذَّابًا»

قال تعالى: ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾ [النبأ: ٢٨].

---

(١) المحتسب (٢/ ٣٣٩).

(٢) إعراب القراءات الشواذ للعكبري (٢/ ٦٤٢، ٦٤٣).

(٣) البحر المحيط (٨/ ٣٧٥).

ذكر ابن جني أنا أبا حاتم لا يرى وجهًا لقراءة عبد الله بن عمر بن عبد العزيز (كُذّابًا) بضم الكاف وتشديد الذال. يقول ابن جني: «وحكى أبو حاتم عن عبد الله بن عمر ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾. بضم الكاف وتشديد الذال. وقال لا وجه له، إلا أن يكون (كُذّاب) جمع (كاذب) فتنصبه على الحال: وكَذَبُوا بآياتنا في حال كَذبهم...»[1].

فأرى أن أبا حاتم يقصد بـ(لا وجه له)؛ أي لا يصح أن يكون (كُذَّابًا) منصوبًا على المصدر؛ لأنه ليس في المصادر فَعَّل فُعَّالا، بل هي عنده وصف على وزن فُعّال منصوب على الحال. إذ يقال في المصدر: كَذَبَ يكذبُ كَذِبًا وكِذَابا، وكذّب كِذّابا وقالوا كِذابا[2].

ثالثًا: دفاع أبي حاتم عن بعض القراءات التي ردّها بعض اللغويين:

سنلمح هنا صورة من صور اضطراب موقف أبي حاتم من القراءات؛ إذ بعد متابعة موقفه المتشدد من القراءات التي عرضتها في الفصل الأول، سنجده هنا يدافع عن قراءات قرأ بها بعض جمهور القراء مثل دفاعه عن قراءة نافع (دِفاع) بكسر الدال وبالألف في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [البقرة: ٢٥١] ويدافع أيضًا عن بعض القراءات الشاذة مثل قراءة هشام بن عروة (ابنَهَ) بفتح الهاء بدون ألف بعدها في قوله تعالى: ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ ﴾ [هود: ٤٢].

---

(١) المحتسب (٢/ ٣٤٨).

(٢) انظر: اللسان (كذب).

وتتضمن هذه النقطة أربعة مواضع:

الموضع الأول: مجيء المصدر (فَعْل) على معنى (فِعال): (دفع ودفاع)

قال تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [البقرة: ٢٥١].

رد أبو عمرو بن العلاء إمام البصرة قراءة نافع (دفاع) بكسر الدال وبالألف، اعتقادًا منه أن (دفاع) تكون من باب المفاعلة.

وقد ذكر مكي بن أبي طالب أن أبا حاتم جعل هذا وهما من أبي عمرو. قال مكي: «وقد كان أبو عمرو يرى (دفاع) غلطًا يُوهِم فيه باب المفاعلة من اثنين، وهو وهم من أبي عمرو عند أبي حاتم»[١].

هذا ما ذكره مكي، وتفسير هذا نجده في كلام سيبويه، يقول: «وعلى ذلك دَفعتُ الناس بعضهم ببعض، على قولك: دَفع الناسُ بعضهم بعضًا. ودخول الباء هاهنا بمنزلة قولك: ألزمتُ، كأنك قلت في التمثيل: أدْفَعْتُ»[٢] ويقول أيضًا: «ومن ذلك: فضَّلتُ متاعَك أسفله على أعلاه... كأنه قال في التمثيل: فَضَلَ متاعُك أسْفلُه على أعلاه»[٣]. ويقول: «مثل ذلك: صَككت الحجرين أحدهما بالآخر على أنه مفعول، من اصْطَكَّ الحجرانِ أحدُهما بالآخر ومثل ذلك قوله [عز وجل]: (ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض)[٤].

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٣٠٥).

(٢) الكتاب (١/ ١٥٣).

(٣) السابق.

(٤) الكتاب (١/ ١٥٣).

ومضمون كلام سيبويه أن (اصطكّ) تأتي بمعنى (صكّ)، و(فَضّل) بمعنى (فَضَل) و(دافع) بمعنى (دَفَع)، لذلك وقع المصدر (دفاع) في قراءة نافع موقع (دَفْع)، فليس في دفاع معنى المفاعلة؛ لأنها بمعنى (دَفْع). لذلك ردّ أبو حاتم ما توهمه أبو عمرو من معنى المفاعلة في (دفاع).

قال أبو جعفر النحاس: «قال أبو حاتم: دافَعَ ودَفَعَ واحدٌ»(١).

ويقول النحاس أيضًا: «هكذا قرأتُ على أبي إسحاق في كتاب سيبويه أن يكون (دِفَاع) مصدر (دَفَع) كما تقول: حَسَبْتُ الشيء حِسَابًا ولقيتُهُ لقاءً. وهذا أحسن فتكون (دِفَاعٌ) و(دَفْعٌ) مصدرين لـ(دَفَعَ)»(٢).

الموضع الثاني: التخفيف في نون (إنّ) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٩٤]

حكى أبو حاتم قراءة سعيد بن جبير (٩٤هـ) بتخفيف إن ونصب (عبادًا) و(أمثالكم) وخرَّج معنى الآية على النصب، نقل عنه هذا أبو جعفر النحاس، قال: «وحكى أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني أن سعيد بن جبير قرأ (إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم) بتخفيف (إن) وكسرها لالتقاء الساكنين، ونصب (عبادًا) بالتنوين ونصب (أمثالكم). قال: يريد: ما الذين تدعون من دون الله بعباد أمثالكم؛ أي: هُنَّ حجارة وأصنام وخشب»(٣).

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٣٢٨).

(٢) السابق.

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١٦٨).

هذا ما ذكره أبو حاتم.

لكن أبا جعفر النحاس يرد هذه القراءة بثلاث حجج:

الأولى: أن القراءة مخالفة للسواد.

الثانية: أن سيبويه اختار الرفع في خبر (إن) النافية التي بمعنى (ما) ولم يُعْمِلها عمل ليس.

الثالثة: أن الكسائي ذهب إلى أن (إن) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما) إلا أن يكون بَعدها إيجاب كما في قوله تعالى: ﴿ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ۝٢٠ ﴾ [الملك: ٢٠][1].

ويرد أبو حيان على كلام أبي جعفر النحاس يقول أبو حيان: هذا هو الذي لا ينبغي؛ لأنها قراءة مروية عن تابعي جليل، ولها وجه في العربية، وأما ثلاث الجهات التي ذكرها فلا يقدح شيءٌ منها في هذه القراءة. أما كونها مخالفة للسواد فهو خلاف يسير، ولعله كُتب المنصوب على لغة ربيعة في الوقف على المنون المنصوب بغير ألف، فلا يكون فيه مخالفة للسواد[2].

ولعلك رأيت كيف أن أبا جعفر النحاس يرد قرْاءة متواترة ولها وجه من العربية في حين يهاجم أبا حاتم هجومًا لاذعًا عندما يرد قراءةً.

ولكن، ما رأى نحاة العربية في إعمال (إن) بمعنى ما:

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١٦٨، ١٦٩).

(٢) تفسير النهر الماد من البحر لأبي حيان (حاشية البحر المحيط) (٤/ ٤٤٣).

قال أبو العباس المبرد (٢٨٥هـ): «وتكون في معنى (ما)، تقول: إن زيدٌ منطلق؛ أي: ما زيدٌ منطلق. وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيّرُهُ وذلك كمذهب بني تميم في (ما). وغيرهُ يجيز نصب الخبر على التشبيه بليس، كما فعل ذلك في (ما)، وهذا هو القول؛ لأنه لا فصل بينهما وبين (ما) في المعنى»[(١)].

فرأي سيبويه[(٢)] كما ورد بالنص أنها لا تعمل عمل ليس، ورأي المبرد أنها تعمل عمل ليس.

ولم يجز أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) إعمال (إن) عمل ليس إلا في سماع[(٣)]، قال عند كلامه عن إعمال (لا) عمل ليس: «ولا ينبغي أن يجوز ذلك في (إنْ) كما جاز في (لا)؛ لأن باب هذه الحروف وقياسها ألا تعمل عمل الفعل، فلا ينبغي أن يخرج شيءٌ منها عن أصله إلا بسماع، ولم نعلم ذلك جاء مسموعًا في

---

(١) المقتضب للمبرد (٢/ ٣٥٩).

(٢) لم أجد في كتاب سيبويه ما ينص على رأيه في (إنْ) النافية العاملة عمل ليس. أما الموضع الذي حال إليه محقق المقتضب فيتحدث فيه سيبويه عن (إن) التي للمجازاة التي يكون ما بعدها في معنى اليمين مثل قوله تعالى: {إن كل نفس لما عليها حافظ} [الطارق: ٤] ويتحدث فيه سيبويه أيضًا عن (إن) المخففة من الثقيلة مثل (إن زيدٌ لذاهب)، ويتحدث عن (إن) النافية بمعنى ما مثل قوله تعالى: {إن الكافرون إلا في غرور} [الملك: ٢٠] و(إن) الزائدة في مثل قول فروة بن مُسَيك: وما إن طبُّنا... انظر: الكتاب (٣/ ١٥٢، ١٥٣)، وانظر: التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي (٢/ ٢٦٤).

(٣) هذا على غير ما نسبه إليه أبو حيان في البحر المحيط (٤/ ٤٤٢)؛ إذ ذكر أن أبا علي يجيز إعمال (إن) عمل ليس.

(إنْ) كما جاء في (لا)»[١].

ثم يعترض أبو علي على المبرد فيقول: «فأما ما يقوله أبو العباس أنه يُجيز قياسًا (إن زيدٌ قائما) ويقيسه على (لا) فليس بشيء لما أعلمتك»[٢].

ورأى ابن مالك أنها لا تعمل إلا قليلًا[٣]. وذكر الأشموني أن الكسائي أجاز إعمالها وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين، وأن ابن جني أجازه وجعل منه قراءة (عبادا أمثالكم)[٤].

الموضع الثالث: فتح الهاء في (ابنَهَ) في قوله تعالى: ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ ﴾ [هود: ٤٢].

قرأ هشام بن عروة: (ابنه) بفتح الهاء بدون ألف بعد الهاء[٥].

وقد شذذ أبو جعفر النحاس هذه القراءة، وذكر أن أبا حاتم يجيزها. قال النحاس:« (ونادى نوح ابنَهَ وكانَ) فقراءة شاذة، وزعم أبو حاتم أنها تجوز على أنه يريد (ابنها) ثم يحذف الألف كما تقول ابنَهُ فتحذف الواو»[٦].

واعترض النحاس على أبي حاتم قال: «قال أبو جعفر هذا الذي قاله أبو

---

(١) المسائل البصريات (١/ ٦٤٨).

(٢) المسائل البصريات (١/ ٦٤٨).

(٣) تسهيل الفوائد ص٥٧.

(٤) شرح الأشموني (١/ ٢٥٥).

(٥) مختصر ابن خالويه ص٦٥.

(٦) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٨٤).

حاتم لا يجوز على مذهب سيبويه؛ لأن الألف خفيفة فلا يجوز حذفها، والواو ثقيلة يجوز حذفها»[١].

ولا وجه لاعتراض النحاس، على النحو التالي:

أولًا: سيبويه لم يمنع حذف الألف لخفتها، وإنما قال: «ولا تحذف الألف في المؤنث فيلتبس المؤنث بالمذكر»[٢].

ثانيًا: أبو حاتم اعتمد في رأيه على القراءة المنسوبة لعلي بن أبي طالب، قال ابن خالويه: «(ونادى نوح ابنها) علي رضي الله عنه قال: كان ابن امرأته»[٣].

وإذا كان أبو حاتم قد أصاب في عدم ردّه القراءة؛ إذ إنها قراءة صحيحة متواترة، إلا أنه -على ما أرى- لم يصب في تعليل حذف الألف في ضمير المؤنث (ها) إذ يقيسه بحذف الضم في هاء الغيبة؛ ذلك أن الضم حركة قصيرة تنطق ولا تكتب، بل يرمز لها وتحذف عند الوقف. أما الألف في ضمير الغيبة المؤنث (ها) فحركة طويلة مكتوبة وهي جزء من الضمير لا تحذف بالوقف عليها.

---

(١) السابق.

(٢) الكتاب (٤/ ١٩٠).

(٣) مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ص٦٥.

الموضع الرابع: قراءة الرفع النصب في الفعل (نقرّ) من قوله تعالى: ﴿ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ ﴾ [الحج: ٥]

ذكر أبو حاتم أن عاصمًا يقرأ (ونقرَّ) منصوبًا بالعطف على (لنبينَ) في قوله تعالى: ﴿ خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ ﴾ [الحج: ٥] وكذلك أجاز الأخفش الأوسط قراءة النصب [(١)].

وقد ردّ أبو إسحاق الزجاج قراءة الفتح، قال: «لا يجوز فيها إلا الرفع، ولا يجوز أن يكون معناه: فعلنا ذلك لنُقِرَّ في الأرحام، وأن الله عز وجل لم يخلق الأنام لم يقرُّ في الأرحام، وإنما خلقهم ليُدلّهُمْ على رشدهم وصلاحهم»[(٢)].

ولا وجه لرد أبي إسحاق الزجاج لقراءة عاصم؛ إذ إن القراءة متواترة وتتفق مع رسم المصحف، وقد ذكر الزمخشري أن الرفع إخبار بأنه سبحانه وتعالى يُقرّ، والنصب تعليل معطوف على تعليل «ومعناه خلقناكم مدرجين هذا التدريج لغرضين أحدهما أن نبين قدرتنا، والثاني أن نقرّ في الأرحام مَنْ نقرّ حتى يولدوا وينشئوا ويبلغوا حد التكليف فأكلفهم»[(٣)].

وأرى أن نصب (نقرَّ) بالعطف على (لنبين) فيه إظهار لتعدُّد قدراته سبحانه وتعالى فثمة مراحل خلق عامة أوضحتها الآية تظهر آياته وقدراته في

(١) معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٣٣)، وإعراب القرآن للنحاس (٣/ ٨٧).
(٢) معاني القرآن للزجاج (٣/ ٤١٢).
(٣) الكشاف (٣/ ٢٦).

الخلق، وثمة مراحل خلق خاصة يقرفيها الله سبحانه وتعالى في الأرحام ملامح جسمية مختلفة، وطبائع نفسية متباينة تمدها خواص وراثية شديدة الخصوصية، فسبحانه يقرّ في الأرحام ما يشاء.

فيكون العطف فيه توالي لإظهار تعدد قدراته في صنعته. والله تعالى أعلى وأعلم.

رابعًا: تحاملُ أبي جعفر النحاس على أبي حاتم فيما ذهب إليه أبو حاتم من آراء لغوية ونحوية تتعلق ببعض القراءات

اتخذ تحامل النحاس على أبي حاتم صورًا متعددة، تتمثل في:

أن نسب آراء لأبي حاتم يرد فيها بعض القراءات وقد استطعت -بعون الله- أن أجد نصوصًا لأبي حاتم في آثاره الباقية، وفيما نقله عنه العلماء، تضمنت غير ذلك. على ما جاء مفصلًا في أول هذا الباب.

هاجم بعض آرائه اللغوية والنحوية التي تتعلق ببعض القراءات. وسأناقش هذه الآراء في هذا الموضع كي أثبت صحة ما ذهب إليه أبو حاتم.

وأحب أن أصدر كلامي بنص للنحاس يعيب فيه رواية عصمة بن عروة[1] وأن أبا حاتم أولع بالرواية عنه في حين يذكر ابن الجزري أن أبا حاتم

(١) ترجمته كما وردت بطبقات القراء (١/ ٥١٢) ترجمة رقم (٢١١٩) (عصمة بن عروة أبو نجيح الفقيمي البصري. روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء وعاصم بن أبي النجود وروى أيضا حروفًا عن أبي بكر بن عياش والأعمش معرور بن موسى، وروى عنه

قال عن عصمة إنه مجهول. يقول النحاس:

«وروى عِصْمَة عن الأعمش ﴿ وَقَمَرًا ﴾ [الفرقان: ٦١] بضم القاف وإسكان الميم. وهذه قراءة شاذة. ولو لم يكن فيها إلا أن أحمد بن حنبل وهو إمام المسلمين في وقته قال: لا تكتبوا ما يحكيه عِصْمَة الذي يَروِي القراءات. وقد أولع أبو حاتم السجستاني بذكر ما يرويه عِصْمةُ هذا»[١]. ويقول النحاس في موضع آخر: وحكى أبو حاتم أن عصمة روى عن هارون أن هذه قراءة أهل الشام، وأحمد بن حنبل يقول: إن عِصْمَة هذا ضعيف، وأبو حاتم كثير الرواية عنه»[٢].

ويقول ابن الجزري في ترجمة عِصْمة: «...سئل عنه أبو حاتم فقال: مجهول»[٣].

وأريد أن أضيف إضافة قبل أن أناقش آراء النحاس التي هاجم فيها آراء أبي حاتم فأقول:

على الرغم من هجوم النحاس الشديد على آراء أبي حاتم التي ردّ فيها قراءات كما رأينا في الفصل الأول، وعلى الرغم من تحامله عليه في بعض آرائه

الحروف يعقوب بن أبي إسحاق الحضرمي والعباس بن الفضل ومحمد بن يحيى القطعي وإسماعيل بن عمارة، وهو المنفرد عن أبي بكر برواية (مستطرّ) بتشديد الراء لم يروه غيره. سئل عنه أبو حاتم فقال مجهول).

(١) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ١٦٦).

(٢) السابق (٣/ ٢٦١).

(٣) غاية النهاية (١/ ٥١٢).

التي تتعلق بقضايا لغوية ونحوية؛ فإن النحاس قد نقل عن أبي حاتم، إذ يراه ثقة أن ينقل عنه قراءات بعض القراء، يقول النحاس:

«وحكى أبو حاتم أن عاصمًا قرأ ﴿ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق: ١٢] قطعه من الأول ورفع بالابتداء»[١].

ويقول النحاس أيضًا:

«وحكى أبو حاتم أن عبّاد بن كثير قال: بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ (ليَرَوا أعمالهم)»[٢] قال أبو جعفر: في الكلام تقديم وتأخير عند النحويين؛ أي: يومئذ تحدث أخبارها ليُرَوا أعمالهم.

ويراه ثقة أن ينقل عنه اللغة، فيقول النحاس:

«﴿ مُدْهَآمَّتَانِ ﴾ [الرحمن: ٦٤] قال أبو حاتم: ويجوز في الكلام مُدْهَمَّتَانِ؛ لأنه يقال: ادَهَّم وأدهَامَّ»[٣].

ويستأنس النحاس برأي أبي حاتم في توجيه بعض القراءات وذلك مثل ما نقله النحاس عن أبي حاتم في قوله تعالى: ﴿ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ ﴾ [النمل: ٢١] يقول النحاس:

«قال أبو حاتم: ولو قُرِئت (لَأُعَذبَنْهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لأَذبَحَنْهُ) لجاز (أو

(١) إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٤٥٧).

(٢) السابق (٥/ ٢٧٦).

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٣١٦).

ليأتيني بسلطانٍ مُبينٍ)، ويجوز أن يكون هذا النون الخفيفة ثم أدغمت في النون التي مع الياء، ويجوز أن تكون النون التي مع الياء حذفت، كما يقال: «إني ذَاهبٌ، ويكون مؤكدًا بالثقيلة، وأهل مكة يقرءون (أو ليأتينَّني)»[١].

ويرى أبو حاتم أن قراءة ابن عباس وأُبيّ ومجاهد (أن بُوركت النارُ ومن حولها) تفسيرًا لقوله تعالى: ﴿أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [النمل: ٨]، ولا يجعلها قراءة، وقد ارتضى النحاس رأي أبي حاتم، يقول النحاس:

«وحكى أبو حاتم أن قراءة أبيّ وانب عباس ومجاهد (أنْ بُوركت النارُ ومن حولها) ومثلُ هذا لا يُوجَدُ بإسناد صحيح، ولو صح لكان على التفسير»[٢].

آراء أبي حاتم النحوية واللغوية التي ردّها النحاس:

ويتضمن خمسة مواضع:

الموضع الأول: أجاز أبو حاتم أن يأتي التمييز معرفة.

فجعل النصب في (قلبه)[٣] على التمييز في قراءة ابن أبي عبلة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَٰدَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣] وقال: «كما تقول: هو آثم قلبَ الإثم. ومثله: أنت عربيٌّ قلبا، على المصدر»[٤].

---

(١) السابق (٣/ ٢٠٢، ٢٠٣)، وانظر: موضعًا آخر (٣/ ٢٢٢).

(٢) السابق (٣/ ١٩٩).

(٣) قراءة الجمهور برفع (آثمٌ) و(قلبُهُ) البحر المحيط (٢/ ٣٥٧).

(٤) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٣٥٠).

وضد ضُعفَ رأي أبي حاتم، قال أبو جعفر النحاس: «وقد خُطِّئ أبو حاتم في هذا؛ لأن قلبه معرفة، ولا يجوز ما قال في المعرفة، لا يقال: أنت عربيٌّ قلبَهُ»[١].

والكوفيون يجيزون مجيء التمييز من المعرفة. يستشهدون بقول عمر بن لجأ التيمي:

أَتَعَتُهُـــا إِنِّـــي مِـــنْ نُعَّاتِهـــا كُـــومَ الـــذُّرى وادِقَـــةً سُرَّاتِهـــا[٢]

بكسر التاء من (سُرّاتِها) على النصب على التمييز. وبعض النحاة نصبه على التشبيه بالمفعول به.

الموضع الثاني:

لم يجز أبو حاتم أن تكون قراءة فتح همزة (إن) على البدل، في قوله تعالى: ﴿ وجئتكم بآية من ربكم فاتقوا الله وأطعيون * إن الله ربي وربكم ﴾ [آل عمران: ٥٠، ٥١] وهي قراءة عبد الله بن مسعود (٣٢هـ) إمام قرّاء الكوفة[٣].

فقد نقل أبو حاتم عن الأخفش (أن الله ربي) على البدل من (بآية)، ولم يُجز أبو حاتم أن يكون على البدل وقال: لا وجه له؛ «لأن الآية العلامة التي لم

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٣٥٠)، وإملاء ما من به الرحمن (١/ ١٢١)، والبحر المحيط (٢/ ٣٥٧).

(٢) الكوم: جمع كوماء، وهي الناقة العظيمة السنام. الذرى: جمع ذروة أعلى السنام، وادقة: سمينة. سراتها: جمع سرة وهو موضع ما تقطع القابلة من الولد.

(٣) إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري (١/ ٣٢١).

يكونوا رآوها فكيف يكون قولًا»[١].

وقد انتقد أبو جعفر النحاس أبا حاتم وادعى أنه ينقل عن الأخفش ما لم يقله، قال النحاس: «ليس هكذا رَوَى من يضبط عن الأخفش ولا كذا في كتبه، والرواية الصحيحة أنه قال: وحكى بعضهم (أنّ الله) بفتح (أن) على معنى وجئتكم بأن الله ربي وربكم. وهذا قول حسن»[٢].

ولا أرى فرقًا فيما ذكره أبو حاتم عن الأخفش عما ذكره النحاس، إذ التقدير (بأن الله ربي) بدل من (بآية).

وقد ذكر أبو البقاء العكبري توجيهًا آخر للآية على قراءة فتح الهمزة قال: «ويجوز أن يكون: فأطيعوني بأن الله ربي، أو: لأن الله ربي»[٣].

الموضع الثالث: اختار رفع (سيئُه) اسما لـ(كان) في قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨]

فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع (سيِّئَةً) منصوبًا منونا غير مضاف مؤنثًا، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي (سَيِّئُهُ) مرفوعًا مضافًا مذكرًا[٤].

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٣٨٠)

(٢) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٣٨٠).

(٣) إعراب القراءات الشواذ للعكبري (١/ ٣٢١).

(٤) كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٣٨٠.

وقد اختار أبو عبيد وأبو حاتم قراءة (سيِّئُهُ) مرفوعًا مذكرًا مضافًا للضمير، واحتجا لهذه القراءة بأن ما سبقها من آيات جاء على التذكير: ﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾، ﴿ وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ [الإسراء: ٢٣]، إلى آخر الآيات، واحتج أيضًا أبو حاتم بأن (مكروهًا) جاء مذكرًا ولم يجئ (مكروهة)[١].

ويعترض أبو جعفر النحاس على رأي أبي حاتم بأن (مكروها) تعود على لفظ (كل)، و(مكروها) خبر للمضمر في (كان) والمضمر مذكر قال أبو جعفر: ولا يلزم من هذه الاحتجاجات شيءٌ؛ لأن الأشياء الحسان تقدمت في باب الأمر ثم جاء النهي فجاء بعده (كل ذلك كان سيِّئُهُ عند ربِّك مكروها) لما نُهِي عنه. وقال (مكروها) ولم يقل (مكروهة)؛ لأنه عائد على لفظ (كلّ) وهو خبر ثانٍ عن المضمر الذي في (كان) والمضمر مُذكر[٢].

ولا أرى غضاضة في أن يختار أبو حاتم قراءة (سيئُهُ) ويحتج لها، ولكن قوله: جاء (مكروها) وليس (مكروهة)، يؤخذ عليه، إذ يعني أنه ينكر أن يخبر عن المؤنث بالمذكر، إذ إن العرف اللغوي لا ينكره. يقول الزمخشري: «السيئة في حكم الأسماء بمنزلة: الذنب وإثم، زال عنه حكم الصفات، فلا اعتبار بتأنيثه... ألا تُراك تقول: الزنى سيئة، كما تقول: السرقة سيئة، فلا تفرق بين إسنادها إلى مذكر ومؤنث»[٣].

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٤٢٥).

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٤٢٥).

(٣) الكشاف للزمخشري (٢/ ٣٦١).

الموضع الرابع: كسر عين الفعل في مضارع (طمع يطمع) في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ﴾ [الأحزاب: ٣٢].

فقد نسب أبو حاتم قراءة فتح الياء وكسر الميم في (فَيَطْمِعَ) للأعرج بن هرمز.

وقد اعترض النحاس على ما نَسَبَهُ أبو حاتم للأعرج وجعله من باب ما اختلط على أبي حاتم، وأن قراءة الأعرج بكسر العين على الجزم عطفًا على (يخضعن). قال النحاس:

«وحكى أبو حاتم أن الأعرج قرأ (فَيَطْمِعَ الذي في قلبه مرضٌ) بفتح الياء وكسر الميم. قال أبو جعفر: أحسبُ هذا غلطًا وأن يكون قرأ (فيطمَعِ الذي)[1] بفتح الميم وكسر العين يعطفه على (يَخْضَعْن) وهذا وجه جيد حسن. ويجوز (فيُطمِعَ الذي)[2] بمعنى فيُطمع الخضوع أو القول»[3].

ولا وجه لاعتراض النحاس، إذ قد نسب ابن خالويه وابن جني (فَيَطمعَ) بفتح الياء وكسر الميم للأعرج بن هرمز[4].

---

(١) هذه قراءة أبي السمال عن ابن محيصن. البحر المحيط (٧/ ٢٣٠).

(٢) في النص المحقق: «فيطمع الذي» وما ذكرته هو الصحيح.

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٣١٣).

(٤) مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص١٢٠، والمحتسب لابن جني (٢/ ١٨١)، وأريد هنا أن أشير إلى أن بعض المتأخرين مثل الزمخشري وأبي حيان قد نسب للأعرج بن هرمز أنه قرأ (فيُطمِعَ) بالبناء للمجهول وهذا لم ينقله عنه أحد من المتقدمين فيما رجعت إليه من مراجع، إنما اعتمد المتأخرون على تأويل أبي جعفر النحاس لقراءة

وهذا يصح في اللغة، إذ حكى سيبويه أن العرب نطقت فَعِل يَفْعِل حملًا على فعُل يفعُل، قال سيبويه: «وقد بنوا فَعِلَ على يَفْعِل في أحرف كما قالوا فَعُل يفْعُلُ فلزموا الضمة، وكذلك فعلوا بالكسرة فشُبِّه به. وذلك حَسِب يَحْسِبُ، ويَئِس ييئسُ ويَبِسَ ييبسُ ونَعِم يَنْعِمُ، وسمعنا من العرب من يقول:

و«هل يَنْعِمَنْ من كان في العُصُرِ الخالي...»[1] ثم يقول سيبويه: «والفتح في هذه الأفعال جيِّد وهو أقيس»[2].

الموضع الخامس: ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ ﴾ [سبأ: ٢٠]

قرأ أبو الهجهاج (صدّق) بالتشديد وبنصب (إبليس) ورفع (ظنّه)[3].

وقد ذكر النحاس أن أبا حاتم ردّ هذه القراءة قال النحاس: «قال أبو حاتم: لا وجه لهذه القراءة عندي، والله جل وعز أعلم»[4].

الأعرج إذ أوّلها على البناء للمجهول ليصح عنده كسر عين الفعل. انظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٣١٣)، والكشاف (٣/ ٢٣٥)، والبحر المحيط (٧/ ٢٣٠)، وانظر رسالة الماجستير: قراءة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج دراسة صوتيه وصرفية ونحوية ص١٠٩، ١١٥. وقد أوردها الباحث بالبناء للمجهول.

(١) الكتاب (٤/ ٣٨، ٣٩).

(٢) الكتاب (٤/ ٣٩).

(٣) قرأ نافع وأبو عمرو وابن كثير وابن عامر (صَدَق) بالتخفيف و(إبليس) بالرفع و(ظنّه) بالنصب. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (صدّق) بالتشديد. وانظر: الكشاف (٣/ ٢٥٧)، والبحر المحيط (٧/ ٢٧٣) ولم يُذكر شيء عن أبي حاتم في هذين الموضعين.

(٤) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٣٤٣).

وقد نقل ابن جني عن أبي حاتم ما فيه توثيق للقراءة والثناء على قارئها، قال ابن جني: «وقال أبو حاتم: رَوى عُبيد بن عُقيل[١] عن أبي الورقاء، قال: سمعت أبي[٢] الهجهاج -وكان فصيحًا- يقرأ: (إبليس) بالنصب، (ظنُّهُ) رفع. قال أبو الفتح: معنى هذه القراءة أن إبليس كان سوَّل له ظنه شيئًا فيهم، فصَدَقه ظنُّهُ فيما كان عقد عليه معهم من ذلك الشيء»[٣].

ولم يذكر ابن جني أن أبا حاتم ردّ القراءة.

خامسًا: القراءات التي أخطأ أبو حاتم في توجيهها لغويًّا:

وقد وجدت هذا في أربعة مواضع:

الموضع الأول: ذهب أبو حاتم إلى أن (ثمود) لم ينصرف لأنه أعجمي، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ﴾ [الأعراف: ٧٣]

ذكر ذلك النحاس قال: «قال أبو حاتم: لم ينصرف لأنه أعجمي»[٤].

وقد غلّطه النحاس، قال: «وهذا غلط؛ لأنه مشتق من الثّمَد»[٥].

---

(١) ذكر ابن الجزري أن عُبيد بن عُقيل بن صبيح ابا عمرو الهلالي البصري كان راويًا ضابطًا صدوقًا. غاية النهاية (١/ ٤٩٦).

(٢) هكذا وردت.

(٣) المحتسب (٢/ ١٩١).

(٤) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١٣٦، ١٣٧).

(٥) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١٣٧).

والثّمد الماء، قال أبو حيان: ثمود اسم القبيلة، سميت باسم أبيها الأكبر وهو ثمود أخو جديس، وهما ابنا جائر بن أرم بن سام بن نوح عليه السلام... وقيل سميت ثمود لقلة ما بها من الثمد وهو الماء القليل...[١].

إذًا من صرف جعل (ثمودا) اسمًا مذكرًا للأب أو للحيّ، فلا علة تمنع صرفه، أو قصد بها الماء؛ إذ إن (الثمد) بتحريك الميم الماء القليل الذي لا مادّ له، ومنه الحديث الشريف «حتى نزل بأقصى الحديبية على ثَمَدٍ»[٢].

ومن منع الصرف جعله اسمًا للقبيلة، اجتمعت فيه علتان العلمية والتأنيث، قال سيبويه: «فأما ثمودُ وسَبَأ فهما مرّة للقبيلتين، ومرة للحيين»[٣].

ويقول ابن مالك: «صرفُ أسماء القبائل والأرضين والكَلم ومَنْعُه مبنيان على المعنى، فإن كان أبًا أو حيًّا أو مكانًا أو لفظًا صُرِف، وإن كان أُمًّا أو قبيلة أو بقعةً أو كلمةً أو سورةً لم ينصرف»[٤].

الموضع الثاني: أخطأ أبو حاتم في توجيه قراءة أبي سعيد الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿ قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ﴾ [يونس: ١٦]

قرأ الحسن: (ولا أدرأتكُم به)[٥].

---

(١) البحر المحيط (٤/ ٣٢٧).

(٢) اللسان (ثمد).

(٣) الكتاب (٣/ ٢٥٢).

(٤) تسهيل الفوائد لابن مالك ص٢٢٠.

(٥) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٤٨)، قرأ ابن كثير وعاصم -في رواية حفص- ونافع

ولم يجعل أبو عمرو بن العلاء لهذه القراءة وجهًا، ودفعها أبو عبيد قال: إنها على الغلط. ويفسر النحاس مقصد أبي عبيد فيقول: «يقال: دريت أي علمت وأدريتُ غيري، ويقال: درأت أي دفعت، فيقع الغلط بين (دريتُ) و(أدريتُ) و(دَرَأتُ)»[١].

ووجد أبو حاتم وجهًا لقراءة الحسن على لغة بني الحارث، قال فيما نقله عنه النحاس: «وقال أبو حاتم: يريد الحسن فيما أحسبُ ولا أدريتكم به، فأبدل من الياء ألفًا على لغة بني الحارث بن كعب؛ لأنهم يبدلون من الياء ألفًا إذا انفتح ما قبلها مثل: ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾ [طه: ٦٣]»[٢].

وأعجب من كبوة عالم مثل أبي حاتم؛ إذ لا وجه بين الهمزة التي هي لام الفعل في (أدرأتكم) وبين ألف وياء التثنية في المثنى، إذ الهمزة في (درأ) من بنية الكلمة فهي لام الفعل، والألف والياء في المثنى حرفُ إعراب يحذف من الاسم بخروجه عن التثنية.

ومأخذ آخر آخذه على توجيه أبي حاتم أن قراءة الحسن ليست على الإبدال؛ لأن الحسن لم ينطق بـ(درى) بل نطق بـ(درأ).

وقد اعترض أبو جعفر النحاس على توجيه أبي حاتم قائلًا: «هذا غلط؛

بفتح الراء والألف (أدْرَاكم): وقرأ ابن عامر وعاصم -وفي رواية أبي بكر- وأبو عمرو وحمزة والكسائي بكسر الراء (ولا أدريكم). السبعة لابن مجاهد ص٣٢٤.

(١) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٤٨).

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٤٨، ٢٤٩)، وبنو الحارث بن كعب يبدلون من الياء ألفًا في المثنى؛ إذ يلزمونه الألف في الرفع والنصب والجر.

لأن الرواية عن الحسن (ولا أدرأتكم به) بالهمز، وأبو حاتم تكلم على أنه بغير همز»[١].

ويوجه النحاس المعنى على قراءة الحسن، فتكون (من درأت إذا دفعت؛ أي: ولا أمرتكم أن تدفعوا وتتركوا الكفر بالقرآن)[٢].

الوضع الثالث:

ذهب أبو حاتم إلى أنه يجوز أن يقال: (أألله) بتحقيق الهمزتين المتتاليتين في كلمة واحدة، وذلك في قوله تعالى: ﴿ قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى آلله خير أما يشركون ﴾ [النمل: ٥٩].

قال أبو جعفر النحاس: «(آلله خيرٌ) وأجاز أبو حاتم (أألله) بهمزتين. ولم نعلم أحدًا تابعه على ذلك؛ لأن هذه المدّة إنما جيء بها فرقًا بين الاستفهام والخبر. وهذه ألف التوقيف»[٣].

ورأي أبي حاتم رأي غريب لم أجد مثله في كتب القراءات أو كتب النحو واللغة. يقول سيبويه عن ألف الوصل في (أل).

«واعلم أن هذه الألفات ألفات الوصل تحذف جميعًا إذا كان قبلها كلام، إلا ما ذكرنا من الألف واللام في الاستفهام وفي (أيمُن) في باب القسم، لعلة قد

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٤٩).

(٢) السابق.

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢١٧).

ذكرناها، فُعِل ذلك بها في باب القسم حيث كانت مفتوحة قبل الاستفهام، فخافوا أن تلتبس الألف بألف الاستفهام وتذهب في غير ذلك إذا كان قبلها كلام، إلا أن تقطع كلامك وتستأنف...»[١].

ويستشهد سيبويه بقول لبيد:

ولا يُـــادِرُ في الـــشتاء وليـــدُنا ألْقِـــدْرَ يُنزِلُهـــا بغـــير جِعـــالِ[٢]

ويعلل مكي بن أبي طالب قلب ألف الوصل في (الله) إلى ألف صحيحة من أجل الاستفهام فيقول:

«لأنه أُبدل من ألف الوصل ألف صحيحة ليفرّق بين الاستفهام والخبر، فلما أتى بعدها حرف مشدد لأجل إدغام لام التعريف فيما بعدها، زادوا في مدّ الألف، التي هي عوض من ألف الوصل، لتقوم المدّة مقام الحركة، فيوصل بها إلى اللفظ بالمشدد، وقوى المدّ في ذلك؛ لأن لفظه الاستفهام. وليس في الكلام موضع يُثبَت لألف الوصل فيه عوضٌ في الوصل غير هذا النوع (وايم الله) في الاستفهام وفي القسم»[٣].

---

(١) الكتاب (٤/ ١٥٠)، وانظر: أيضًا (٣/ ٣٢٤، ٣٢٥)، والمقتضب للمبرد (١/ ٣٠٠).

(٢) الكتاب (٤/ ١٥٠).

(٣) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٦١).

الموضع الرابع: جعل أبو حاتم الجر في (المتين) على قرب الجوار من (القوة) في قوله تعالى: ﴿ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ [الذاريات: ٥٨] وأنها في الأصل نعت لـ(ذو).

وليس في القرآن الجر على قرب الجوار؛ إذ لم يقل به النحاة.

وقد اعترض أبو جعفر النحاس على أبي حاتم بما يفي في موضعه، قال النحاس: «والجوار لا يقع في القرآن ولا في كلام فصيح، وهو عند رؤساء النحويين غلط ممن قاله من العرب. ولكن القول في قراءة من خفض أنه تأنيث غير حقيقي، والتقدير فيه عند أبي إسحاق: ذو اقتدار المتين...»[1].

(١) إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٢٥٢)، وانظر: (٥/ ٢٣١).

ملخص البحث وأهم النتائج

تناول البحث القراءات التي ردّها أبو حاتم على المستوى الصوتي والصرفي والنحوي.

وقد قمت بدراستها وتحليلها والتعليق عليها مستعينة بآراء غيره من القرّاء، وبآراء اللغويين والنحاة، وبما فتح به الله عليَّ وأوضحت من خلال النقول وجه الخطأ في كلام أبي حاتم، ونسبت القراءات إلى بيئاتها بقدر ما أعانتني المصادر والمراجع.

وإجمالًا فإن نتائج البحث تتخلص في الآتي:

أولًا: إن أبا حاتم لم يقتصر على ردّ قراءات من عرفوا بأصحاب القراءات الشواذ، بل ردّ أيضًا قراءاتٍ للقرّاء السبعة:

فقد ردّ قراءة ابن عامر ونافع بإثبات الألف في الوصل في قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾ [الكهف: ٣٨] وجعله لحنا، وقد ذكر الزجاج والزمخشري أن إثبات الألف في الوصل جيد؛ إذ إنها عوض عن الهمزة المحذوفة في (أنا).

وردّ قراءة نافع وعاصم ﴿ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٣٣] بفتح القاف، وهي لغة أهل الحجاز حكاها الكسائي.

وجعل أبو حاتم إثبات هاء السكت في الوصل لحنًا في مثل قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبِيَهْ ﴾ [الحاقة: ١٩]، وقد قرأ بها السبعة مراعاة لخط المصحف. ولم يجز

أيضًا قراءة حمزة بكسر أوائل ﴿ ٱلْبُيُوتَ ﴾ [البقرة: ١٨٩]، و﴿ الشيوخ ﴾ [غافر: ٦٧] و﴿ ٱلْعُيُونِ ﴾ [الحجر: ٤٥]، واعتل بأن ليس في الكلام فِعُول بكسر الفاء. وقد ذكر سيبويه أن الكسر لغة بني تميم. وحمل أبو علي الفارسي الكسر في فاء فُعول على الكسر في فاء فَعيل، فيقال: فِعيل وفِعُول. ووجدت أن كسر الفاء مطّرد عند العرب بقصد تقريب الحركة طلبًا للمجانسة. ووجدته قد وقع في الأسماء، حكى سيبويه: (رغِيف وشِعير وجاء في الصفات: بِخيل ونحِيف. ووجدته في باب التصغير، يقال في بَيْت بِيَيْت، وفي باب الجموع يقال في قوس قِسِيّ، فأصلها بضم القاف؛ إذ تظهر الضمة عند النسب فيقال (قُسَوِيّ) وفي الأفعال يقال في (شِهِدَ). ووجدت الإتباع في الجملة أيضًا في قراءة أبي السمّال (وقُلُ الحقُّ)، بضم اللام إتباعًا لحركة القاف.

وأنكر قراءة حمزة ويحيى بن وثاب والأعمش سليمان بن مهران أحد الأربعة عشر بكسر الياء في ﴿ بِمُصْرِخِيَّ ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، وقد أنكر هذه القراءة كلٌّ من الأخفش الأوسط أستاذ أبي حاتم، وأبي عبيد القاسم بن سلام والزجاج والنحاس. وقد نص قطرب على أنها لغة بني يربوع. وذكر أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل المتوفى سنة خمس وستين وستمائة أن هذه اللغة باقية حتى زمانه، يقال (ما فِيَّ أفعل كذا) وقد وجّه أبو علي الفارسي هذه القراءة بأن ياء المتكلم شبّهت بهاء الضمير التي توصل بالواو إذا كانت مضمومة، وبالياء إذا كانت مكسورة.

وقد ردّ أبو حاتم أيضًا قراءات بعض الصحابة، مثل قراءة ابن مسعود ﴿ يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ ﴾ ﴿ النمل: ٢٥] بألف بدلًا من الهمزة (الخَبَا)، وهي لغة أهل

الحجاز.

ثانيًا: لم يتهم أبو حاتم أئمة القراءات، إنما كان يتهم الرواة الذين نقلوا عن الأئمة. وكان الدافع لرد القراءات لغويًّا، مما يدل على قصور علمه في هذه المواضع التي ردها، إذ كان يقول: «لا أعرف أحدا يقول كذا وهذا مما لا نسمع به»، وعبارات أخرى مشابهة.

ثالثًا: هذا في الوقت الذي نجد فيه أن مقاييس اختيار القراءة عنده وافقت المقاييس المتعارف عليها في علم القراءات، إذ يختار القراءة بالصاد في قوله تعالى: ﴿ والله يقبض ويبسط ﴾ [البقرة: ٢٤٥] لموافقتها خط المصحف، ويختار قراءة كسر الخاء في (واتخذوا) من قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾ [البقرة: ١٢٥] إذ ذكر إسناد القراءة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهكذا.

رابعًا: وافقت آراء أبي حاتم في بعض القراءات آراء أستاذه الأخفش الأوسط أبي الحسن سعيد بن مسعدة، وخالف آراءه في مواضع أخرى.

فقد رد كلٌّ منهما قراءة حمزة ويحيى بن وثاب والأعمش (وما أنتم بمصرخي) بكسر ياء المتكلم، وقد ردها كذلك كثير من النحاة، وردّا أيضًا قراءة ابن كثير وحمزة ونافع بتخفيف (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿ أمن هو قانت ﴾ [الزمر: ٩].

وأجاز كلٌّ منهما قراءة عاصم بنصب (نقرّ) في قوله تعالى: ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ ﴾ [الحج: ٥] عطفًا على (لنبين) وقد ردّ القراءة أبو إسحاق الزجاج.

وخالفت آراء أبي حاتم بعض آراء أستاذه الأخفش، إذ أنكر أبو حاتم قراءة ابن كثير وأبي عمرو ونافع بفتح الكاف في (كره) من قوله تعالى: ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ﴾ [الأحقاف: ١٥] وقد جعل الأخفش فتح الكاف وضمها لغتين.

وأنكر أبو حاتم قراءة عبد الرحمن بن هرمز بالجزم في (نتبعهم) عطفًا على (نهلك) في قوله تعالى: ﴿ ألم نهلك الأولين * ثم نتبعهم الآخرين ﴾ [المرسلات: ١٦، ١٧] وأجاز الرفع فقط. والأخفش يجيز القراءتين، الرفع على القطع والجزم على العطف. وخالفه أيضًا في بعض آرائه النحوية فأبو حاتم لم يجز حذف المفعول الثاني لـ(حسب) والأخفش يجيز حذفه.

خامسًا: وافقت آراء أبي حاتم آراء أستاذه أبي زيد الأنصاري في باب فعلت وأفعلت بمعنى، مخالفًا آراء أستاذه الأصمعي إذ كان الأصمعي متحفظًا فيما لم يسمعه.

سادسًا: نُسِبَتْ آراء لأبي حاتم يردّ فيها قراءات قرآنية، وقد وجدت في آثاره الباقية ما يخالف ذلك. وهذا يدعونا إلى التحقيق فيما ينسب لعلماء العربية، إذ ليس كل ما ينسب إليهم يكون صحيحًا.

يضاف إلى ذلك أن كتب القراءات التي ألّفها المتأخرون مثل الكشاف للزمخشري والبحر المحيط لأبي حيان، تنقل أحيانًا دون تدقيق فيما يتعلق بآراء بعض النحاة أو فيما يتعلق بكيفية قراءة بعض القرّاء لذلك على الباحث أن يعتمد في دراسته القراءات على المصادر المتقدمة من كتب القراءات.

سابعًا: تحامل أبو جعفر النحاس على أبي حاتم في بعض آرائه اللغوية والنحوية التي تتعلق ببعض القراءات، كما نسب إليه آراء يرد فيها قراءات ووجدت في آثار أبي حاتم خلاف ذلك. وقد أنصفت أبا حاتم في كلٍّ.

ثامنًا: ليس أول إمام جمع القراءات في كتاب هو أبو عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة (٢٢٤هـ) إنما أول من كتب في وجوه القراءات وتتبع الشاذ منها هارون بن موسى الأعور المتوفى سنة (٢٠٠هـ) على ما ذكر أبو حاتم السجستاني ونقله ابن الجزري في طبقاته (٢/ ٣٤٨).

تاسعًا: لا نستطيع أن ننفي عن الرجل ورعه وعلمه وقد ثبتا بشهادة معاصريه وبآثاره الباقية.

Abu Hatim's attitude towards different Qur'anic readings and recitals
(A critical and analytical study)

The purpose of this thesis is to provide an analytical and critical studyo faabu hatim

Al-Sajistani's phonological, morphological and grammatical views on defferent ways of reciting the Qur'an the study provides a detailed and elaborate commentary and analysis of these views while taking into consideration the opinions of other lingustis and grammarians on the same issue. The thesis further points out certain drawbacks and erroneous judgments in Abu Hatim's views and relates these: readings and ways of recital to their original linguistice environments.

Briefly speaking there are some of the most significant conclusions of the thesis:

a-Abu Hatim does not confine his criticism to reciters who are well known for their strange and deviant readings further to criticize and refute of certain Qur'anic verses but ventures the recitations of some of Prophet Muhammad's Companions and of the seven famous reciters of the holy Qur'an. b-Abu Hatim did not really level his causations at the original recitersbut at thenarrators.

Who attributed the recitations to them. His main motive was to investigate these recitals from a purely linguistic point of view and this actually indicates his limited and defective views of certain point he raised about these readings.

c- his criteria for selecting recitals correspond to the normal criteria established by consensus in this domain of knowledge.

d- certain views have been attributed to Abu Hatim but other writings of the author contradict that.

This actually should make us very cautious while reading views attributed to well- know linguists and grammarians who wrote on the Arabic language because not everything attributed to them is correct or authentic.

e- Abu Ja'fr Annahas's criticism of some linguistic and grammatical views of Abu Hatim on some Qur'anic recitations and readings is unjustifiably harsh and contains many recitations inaccuracies. Annhas fijrther attributes certain views to Abu Hatim on certain but careful

study of Abu Hatim's remaining views prove that Annahas has deviated from the truth.

f- the first authoritative compiler of the various Qur'anic recitations is not Abu Obeid Al Qassim Bin Sallam (died in ٢٤ Hun) as it is commonly thought, but the first author who wrote ahout these recitations is Haroun Bin Mousa Al-A'war who died in ٢٠٠ Hijri. This is mentioned by Abu Hatim Al Sajistani and confirmed by thn Al iazri in his (Tabaqat vol. ١ p. ٢٤٨).

g- Abu Hatim Al Sajistani's vast knowledge and devotion cannot be challenged ordenied as this is amply confirmed by his contemporaries and by his remarkable writings and lasting views which have stood the sanction of time.

فهرس المصادر والمراجع

- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي، تحقيق: أ.د: أحمد محمد عبد الدائم- دار الكتب المصرية ١٩٩٩.

- أدب الكاتب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: وتعليق: محمد الدال، مؤسسة الرسالة، ط: ثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- الإدغام الكبير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: د: عبد الرحمن حسن العارف، عالم الكتب.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي.

- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، ط: أولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإنباري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط: ثالثة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- إعراب القرآن للنحاس لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب.

- إملاء ما من به الرحمن عن وجه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، الهيئة العامة للكتب ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

- تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه، تحقيق: أ.د/ محمد بدوي المختون، ومراجعة أ.د: رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق وتعليق: د/ عوض بن حمد القوزي، ط: أولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

- تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، ظ: الثانية، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية عن أبي حاتم السجستاني، تحقيق ودراسة: أ.د/ محسن بن سالم العميري، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط: أولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

- تفسير النهر الماد من البحر لأبي حيان (حاشية على البحر المحيط).

- تقريب التهذيب: لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،

مطبعة دار الرشيد، حلب، سوريا، ط: الرابعة.

- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد أحمد الأزهري الهروي تحقيق: عبد السلام هارون ومحمد علي النجار، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م (المجلد الأول).

- جامع البيان في تفسير القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الريان للتراث، دار الحديث، القاهرة.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي تحقيق: أ.د/ علي النجدي ناصف، د/ عبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الخانجي، القاهرة، ط: أولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- دقائق التصريف للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق: د/ أحمد ناجي القيسي د/ حاتم صالح الضامن د/ حسن نورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٧.

ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق: أ.د/ أحمد

مختار عمر، مراجعة إبراهيم أنيس، القاهرة، مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

- ديوان النابغة الجعدي، نشر المكتب الإسلامي دمشق ١٩٦٤م.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الفكر، بيروت.

- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي، دار الفكر العربي، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، بيروت، لبنان.

- شرح كتاب الفصيح لثعلب تأليف أحمد بن محمد الحسن المرزوقي نسخة ميكروفيلمية بمعهد المخطوطات العربية بالجيزة، لغة ١٥٤ مأخوذة عن نسخة فيلميه بمكتبة بايزيد العمومية بإستانبول كوبر يلي رقم ١٣٢٣.

شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي عالم الكتب بيروت.

- الشوارد في اللغة للصاغاتي بتحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة المجمع العلمي العراق ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك النحوي، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

- صحيح البخاري للحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) مراجعة وضبط الشيخ محمد علي القطب والشيخ هشام البخاري المطبعة العصرية، صيدا، بيروت، ط ١٤١٨هـ/ ١٩٩١م.

- الغاية في القراءات العشر للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، تحقيق: حمد غياث الجنبار، مراجعة الشيخ سعيد عبد الله العبد لله، ط: أولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م مكتبة العبيكان الرياض.

- غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري ج. برجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

غريب القرآن لأبي بكر السجستاني دراسة وتحقيق: أحمد عبد القادر صلاحية، دمشق.

الفتح والإمالة لأبي عمرو الداني تحقيق وشرح وتعليق: أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر بيروت لبنان ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

- فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني، تحقيق ودراسة: د/ خليل إبراهيم العطية ١٩٧٩، جامعة البصرة.

- قراءة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج دراسة صوتية وصرفية ونحوية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة فرع الفيوم، إعداد صلاح عبد المعز أحمد العشيري.

- الكامل في اللغة لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبي

الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.

- الكتاب لسيبويه أبي بشر عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون الهيئة العامة للكتاب.

- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق: أ.د/ شوقي ضيف، ط: الثانية دار المعارف.

- كتاب الفصيح لأبي العباس ثعلب، تحقيق ودراسة: د/ عاطف مدكور، دار المعارف.

- كتاب اللغات في القرآن رواية ابن حسونة المقرئ المصري بإسناده إلى ابن عباس رضي الله عنه، تقديم وتحقيق وتعليق: د/ توفيق محمد شاهين، مكتبة وهبة.

- كتاب المقتضب لأبي عباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٣٨٦هـ.

- كتاب النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: د/ محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط: أولى ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- الكشاف عن حقائق التنزيل للزمخشري، دار المعرفة بيروت لبنان،

كشف الضياء في تاريخ القراءات والقراء، تأليف صابر حسن محمد أبي سليمان دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع- الرياض، ط: أولى

١٣١٦هـ/ ١٩٩٥م.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد مكي أبي طالب القيسي، تحقيق: د/ محيي الدين رمضان مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

- لسان العرب لابن منظور، دار المعارف.

- لطائف الإشارات لفنون القراءات للإمام شهاب الدين القسطلاني، تحقيق وتعليق: الشيخ عامر السيد عثمان، أ.د/ عبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية تأليف أ.د/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط: أولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

- اللهجات العربية في التراث، تأليف أ.د/ أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، طبعة ١٩٨٣م.

- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني، حققه وقدم له: أ.د/ رمضان عبد التواب، ود/ صلاح الدين الهادي، الناشر، دار العروبة بالكويت، بإشراف دار الفصحى، بالقاهرة.

- المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر محمد بن الحسين بن مهران الأصفهاني، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: أ.د/ علي النجدي ناصف، د/ عبد الحليم النجار، د/ عبدُ الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه المتنبي القاهرة.

- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي عبد الواحد بن علي الحلبي تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، نهضة مصر ومطابعها.

- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط: أولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- معاني القراءات لأبي منصور الأزهري محمد بن أحمد، تحقيق ودراسة: د/ عيد مصطفى درويش، د/ عوض بن حمد القوزي، ط: أولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩١م (الجزء الأول).

- معاني القرآن لأبي زكريا بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي.

- معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، دراسة وتحقيق: د/ عبد الأمير الورد، عالم الكتب، ط: أولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبي إسحاق إبراهيم السري، تحقيق: د/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب.

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار لشمس الدين أبي عبد الله الذهبي، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، ط: أولى، دار الكتب الحديثة.

- مغني اللبيب من كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة محمد علي صبيح.

- المفردات في غريب القرآن الراغب الأصفهاني حسين بن محمد، للدكتور محمد أحمد خلف الله، الأنجلو المصرية.

- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، ط: ثانية، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م، مصطفى باب الحلبي.

- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق: د/ محمد سالم محيسن، مكتبة القاهرة، مصر.